لكل مقام

فيصل محمد الهاجري

تدني شعبية المعارضة

بعد اعلان التحالف الوطني والمنبر الديموقراطي الانسحاب من كتلة الاغلبية المعارضة بسبب التفرد في اتخاذ القرار، ها نحن نجد الآن تصدع المعارضة بعد هذا الانسحاب، فالحركة الدستورية والتكتل الشعبي اعلنوا انسحابهم من «نهج»، وهي الحركة التي كانت نواة المعارضة، لأن «نهج» بعدما تبين لها خسارة العديد من المؤيدين لها بسبب المظاهرات التي تقلصت اعدادها بشكل كبير ومفاجئ حتى للمراقب السياسي قررت عدم النزول الى الشارع، وهذا من كان يتعارض مع مطالب بعض التيارات او الحركات.
ولقد قلنا في عدة ندوات ومقالات سابقة ان السقوط الشعبي هو حليف كتلة الاغلبية لأنها لم تجتمع على فكر واحد بل على آراء متعددة وافكار غير متناغمة وكثرة الزعامات بها وهم بذلك يطبقون نظرية الغاية تبرر الوسيلة، وذلك لتشابك المصالح فقط وليست الى اهداف بعيدة المدى تنظر الى صالح الوطن انما الى صالح كل حزب على حدة، وهذا ما يفسر انشقاقات لم تعد سرا بعدما كانت مكتومة لأشهر، ونحن نرى ان كل فريق في المعارضة يهاجم ويحمل الفريق الآخر وعبر جميع وسائل الاعلام المسؤولية عن تدني شعبية المعارضة بعد عزوف الكثير من الجماهير والصد عنهم وهم يريدون نفخ واحياء الروح من جديد بواسطة تكتل جديد اطلق عليه «ائتلاف المعارضة»، وهو لم ير النور الى الآن، لكن هذا لجس النبض لايهام المواطنين ان المعارضة مازالت متماسكة وقوية ومازالت تتمتع بالجماهيرية.
وقلنا بالامس ونقول اليوم وسنقول غدا ان الاحزاب لا تخدم الا انفسها متى ما رأت انها قوية كشرت عن انيابها محاولة استضعاف الآخرين، ضاربة بمفهوم الوطنية عرض الحائط لتطبق اجنداتها حسب رؤيتها وتحاول قيادة الشارع مستغلة تململ بعض المواطنين من بعض الاجراءات الحكومية، فتدخل من هذا الباب فتلمع نفسها بأنها حامية الحمى واننا ابطال وقادة، وانتم جنود تأتمرون لنا، وعندما ترى الاحزاب انها ضعفت بسبب عدم جدوى ما يطرحونه في الساحة السياسية وخسارة المؤيدين نرى تناثر الدموع لكسب الود والتعاطف من جديد، حتى تبدأ المرحلة التالية لاستغلال المواطنين العاديين في صراعاتهم الحزبية الضيقة التي لا فائدة مرجوي منها، الا لأعضاء تلك الاحزاب.
هذا ما جعل مؤيدي المعارضة ينظرون الى رموزهم بنظرة مختلفة بعدما انكشفت الامور وانه بعد الانتخابات ستقوم مظاهرات مزلزلة في جميع انحاء البلاد، الا ان كل هذا تبخر كما يتبخر الماء الساخن، فمن عشرات الآلاف من المعارضين في وقت من الاوقات الى ما لا يتجاوز 300 شخص.
ان طاعة صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد، حفظه الله، امر واجب وهو السياسي الاول في العالم منذ 67 عاما وهو يمارس السياسة لا يضاهيه احد في العالم، فاحمدوا الله يا شعب الكويت ان لديكم هرما كبيرا استطاع ان يضع الكويت على الخارطة العالمية، فحافظوا على امن بلادكم بالوحدة الوطنية وطاعة ولي الامر، حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه، وادام علينا نعمة الامن والامان.

حديث المدينة

mubarakalenezi@hotmail.com
@ engmubarakq8

م. مبارك عبدالرزاق العنزي

مُرسي.. والأربعة الكوكباني!

لم ولن أستغرب إطلاقا اجتماع «الأربعة الكوكباني» عمرو موسى والبرادعي وحمدين صباحي وشفيق على طاولة واحدة ليتفقوا على قلب طاولة الرئيس محمد مرسي (الشرعي) الذي خرج من رحم الشعب بانتخابات نزيهة وفريدة في تاريخ جمهورية مصر العربية، ويعلم الله عندما أراهم مجتمعين أتذكر قول الحق في محكم كتابه (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون). وقبل التسليط على هذا الموضوع، سأضع القلم جانبا وأترككم مع أغرب تصريح أدلى به السيناتور الأميركي كارل ليفن حيث قال: مرسي أقوى رئيس في المنطقة العربية، وأميركا تحاول إسقاطه عن طريق المعارضة، حيث أكد لمجلة «أخبار الاسبوع» الأميركية أن الرئيس محمد مرسى هو أقوى رئيس في المنطقة العربية على الإطلاق، وهذا ما لم تكن تتوقعه الولايات المتحدة الأميركية، وقد ظهرت قوة الرئيس المصري في دعمه لقطاع غزة بكل السبل دون النظر الى الضغط الأميركي عليه، مما جعل إسرائيل تتوسل إليه لوقف اطلاق النار، وتسعى إلى حث الإدارة الاميركية على المضي بشكل مباشر وغير مباشر لدعم المعارضة المصرية في الآونة الأخيرة لإسقاط أو إضعاف الرئيس مرسى، وأكد ليفن ان الولايات المتحدة لا تريد زعيما عربيا قويا يقف ضد مصالحها.
من هنا نقول لا يمكن أن تنهض مصر العروبة مصر الأمة في ظل هذا العبث والاستخفاف من قبل بعض رموز المعارضة والجدل حول صلابة وقوة وصلاحيات الرئيس، والطعن في جسد القضاء المصري الشامخ والنيل من كل القرارات التي من شأنها ترميم الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، فحراك الأربعة السالف ذكرهم وائتلافهم المطلق، مع اختلاف أنماطهم وتوجهاتهم العرقية والسياسية وغيرهم في تبني حالة الصدام والحث على النزول للشارع وتصدر مظاهرات «الاتحادية» والتقليل من جدوى الحوار الوطني النظيف، سيهز من ثقة المجتمع المصري تجاه التصديق لمبدأ الحق والعدالة والتبشير بعصر جديد وسيلحق الأذى بمصالح مصر الداخلية والخارجية وستضعف هيبتها التاريخية والجغرافية، خاصة أنها قوية في نظر الغرب قبل الشرق بل وتمر بحقبة يشار إليها بالبنان وعلى أعتاب تجربة ديموقراطية فذة، يراها المجتمع الدولي نقلة ووثبة تستحق أن تكون مثالا حقيقيا للمنظومة العربية في ظل أحداث الربيع العربي.

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدي

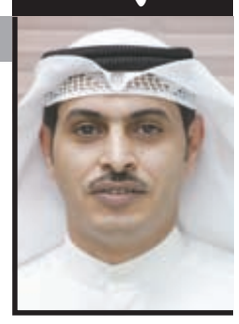

باتمان... ما يطير

دخلت ديوانية كان نقاش روادها لحظة دخولي هو «باتمان يطير والا ما يطير؟»، ويعتبر النقاش واحدا من أسخف النقاشات التي حضرتها، المهم انه وبعد اللجوء إلى السيد المبجل «غوغل» انتهى النقاش حسما لصالح القائل بان «باتمان.... ما يطير».

□□□

ولا يختلف نقاش «باتمان يطير والا ما يطير»، عن نقاش بعض أعضاء مجلس الأمة «القروض تطيح والا ما تطيح»، نقاش فيه الكثير من الاستعراض السياسي والقليل القليل من الجدية في المعالجة، نقاش يهدف في اغلبه إلى التكسب السياسي، ومقترحات ما انزل الله بها من سلطان، ولكن لنتحمل، فهذه هي الديموقراطية وهذا هو المجلس، مجلس «الصلاة بمن حضر».

□□□

عموما، وبما أن ربعنا يحبون العناد، ويعشقون السباحة ضد تيار الشعب، فأقترح إطلاق حملة شعبية واسعة تحت شعار «لا لإسقاط القروض»، وصدقوني لن تمر خمسة أيام على الحملة إلا وقد أسقطت القروض، جربوها.

□□□

اي اقتصادي سيكرر أمامك «ان اسقاط القروض سيعتبر كارثة على البلد»، ضع يدك في فمه وامسك لسانه وقل له: «اين كان لسانك هذا ايام المديونيات الصعبة وقروض الدعم المباشر والمحفظة المليارية؟» والاهم اسأله عن الـ 37 مليار دينار.
فعلا بعض الاقتصاديين ممن يرفعون شعار الخوف على المال العام، ألسنتهم لا تطول إلا إذا كان في الأموال المصروفة خير للشعب، ولكن ألسنتهم تقص من «لغاليغهم» إذا كانت الأموال المصروفة ستذهب للهوامير ويصمتون، بل ويباركون.

□□□

توضيح الواضح: من المؤسف أن يتحول أعظم مبنى تشريعي في البلاد إلى مجرد مسرح هواة.

محلك سر

Nermin_alhoti@hotmail.com

د.نرمين الحوطي

لك الله.. يا كويت

بالأمس كنا نعيب على مجالس الأمة السابقة واليوم نصمت ونسمع ونرى ما هو جديد مجلس 2012، مع بدايات عضوية نوابه وجلوسهم على الكراسي الخضراء كان شعارهم أن مجلسهم سيكون مجلس الإنجازات، ومع مرور الوقت لم نلق ما وعدوا به للكويت، فقط ما التمسناه منهم هو تصفية حسابات شخصية من بعض أعضاء المجلس السابق وقضيتنا مازالت في «محلك سر»؟
في البدء وجب علينا التنويه بأننا لسنا مع المجلس السابق ولا من مؤيدي المجلس الحالي ولكننا مع الأم «الكويت» التي هي قضيتنا الأولى والأخيرة ومنها تبدأ سطورنا، بالأمس تعودنا بمن يقوم بخرق القانون والتجاوزات في بعض الوزارات من خلال كلمة «الواسطة» هم النواب وكان هذا الأمر يتم بموافقة بعض الوزراء لحماية أنفسهم من الأسئلة البرلمانية أو الاستجواب مما تحمل حقائبهم الوزارية من أخطاء نحو الكويت والمجتمع الكويتي، واليوم نجد مجلس الإنجازات يعكس الأدوار فأصبح بعض الوزراء يقومون بخرق القانون والتجاوزات في وزاراتهم والقوة المضادة التشريعية تسكن في صمت غريب دون سؤال، فأين هم من الكويت؟
ما أثار قلمي وجعلني أكتب هذه السطور هو أحد النواب عندما قام بتقديم تبرير قانوني لأحد الوزراء على استعانته بعدد من أسرته في العمل بوزارته، ونحن لسنا ضد هذا ولكن عندما يكون العدد غير معقول هنا نسأل: ألم يطلب بعض النواب في بداية عمل مجلسهم ومشوارهم النيابي بلجنة للذمة المالية لدرء الشبهات عنهم وعن المجلس التنفيذي في المستقبل؟ وهنا وجب علينا الإشارة الى ان القضية لا تقتصر فقط على الأموال بل أيضا على استغلال النفوذ، فما هو جديدكم وأنتم تتشابهون بنفس صفات ما كان يعيب المجالس السابقة؟ ولكن لا نقدر أن نقول إلا: لك الله.. يا كويت.

كلمة وما تنرد:
بلادي وإن جارت عليّ عزيزة..
وأهلي وإن ضنوا عليّ كرام.

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com

المستشار القانوني د.محمود ملحم

داتا الاتصالات في لبنان وقانون «من يتنصت على من»

كفل الدستور اللبناني الحريات العامة بنصوص وضعها في مستهل بنوده حيث نص وبكل صراحة في المادة (8) منه على أن «الحريات الشخصية مصونة وفي حمى القانون»، كذلك تطرق قانون تنظيم الأصول الإدارية والمالية بالمرسوم الاشتراعي الرقم 59/126 تاريخ 1959/6/12 في المادة (9) على أن «سر المراسلات البريدية مصون لا يجوز إفشاؤه تحت أي سبب وتحت أي ذريعة»، وإذا كان لا يوجد في القانون نص يرعى أو ينظم متى وكيف يتم إعطاء داتا الاتصالات كاملة كانت أو محددة إلى الأجهزة الأمنية فمن كان يراقب طوال هذه المدة؟ وكيف كانت تتعاطى الأجهزة الأمنية مع الموضوع؟ وأين هي خصوصية المواطن اللبناني هل يوجب غرف سوداء أين البيانات التي أخذت؟ وأين حفظت وفي أي حالات كانت تخرق؟ وإذا كان القانون الوحيد الموجود عام 1999، وهو القانون (140) المتعلق بهذا الموضوع، فهو يؤكد على صون حق سرية التخابر، ويحدد حالات اعتراض المخابرات، فإنه يبقى ناقصا لأن صلاحياته تبقى استشارية فيما يتعلق برأي القضاء يعني بدون فرض واذا كان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بتاريخ (1948) قد كفل الحريات بشكل صريح ولو بالنص والتحقت به الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان (روما 1950/11/4 إلا أن صون الحريات يبقى دائما نصوص دون تطبيق لأن سلطات واضعيها كانت ولاتزال بدون أي مفعول يذكر.
وإذا كان التنصت هو الاستماع الى مضمون مكالمة هاتفية وتسجيلها ويبنى عليها لمتابعة الجريمة فإن الداتا هي مجموعة معلومات تحدد من اتصل بمن خلال فترة زمنية معينة أي بيانات كاملة عن كل لبنان وكل لبناني وكل من يدخل لبنان وكل من يتصل في لبنان وتكرار طلب القوى الأمنية كامل «داتا» الاتصالات الهاتفية يشكل خرقا وتعديا على الحريات العامة وبهذا نكون تحت ذريعة الأمن الذي هو هش في لبنان لأنه بالتراضي نكون قد بدأنا بهدم أسوار الديموقراطية والحريات والخصوصيات للأفراد وهذا ما سيؤثر وبشكل أساسي على الاقتصاد والسياحة وكل مرافق الدولة لان الشعور الأول لكل فرد أنه مراقب فإذا أعطيت الداتا مرة أخرى بكاملها نقول فعلا على ديموقراطيتك يا لبنان السلام.

سقاية

Sh_aljiran@windowslive.com

شيخة أحمد الجيران

علاقاتنا وهيمنة «الموقف»!

كثير من علاقاتنا القديمة قد اهترأت وقد ماتت لكنها بالتأكيد لها أثر في نفوسنا. ذات يوم جلست مع أختي الصغرى «مريم» في حديث دار بيننا عن الصداقات والحب، في نظر أختي كنت أنا «الماهرة» في تشكيل العلاقات والمحافظة عليها، وفي نظري أنا «كنت» مجرد متدربة تحت يد علاقاتي القديمة! ففي كل علاقة نؤسسها نحن نتعلم من نجاحاتها وإخفاقاتها، كانت أختي في الصف السادس وكنت بعمرها حينما تعلمت أن خسارة الصديق ليست بالشيء الهين ولا اليسير.
من الطبيعي أن تكون لك صفات تلاحظها في كل علاقاتك بدءا من الصف الابتدائي إلى تخرجك من السلم التعليمي، من المؤكد أنك قد رأيت صفات تبقي العلاقة متماسكة وأخرى تزعزعها وتنخر بها. إن جسر الصفات هو ما نحتفظ به في ذاكرتنا على مدى الأيام، وإن أقوى تغيير تحدثه في حياتك هو أن تغير صفاتك!.
طوال حياتي الاجتماعية كنت أفكر في سبب الانفصال والانشقاق الذي يحدث في العلاقات، كنت أتساءل ما الذي قد يحصل كي تطمس العلاقة، ويهدم الأنس ويموت الود الذي كان. ولطالما كان الوقت والمواقف كفيلين بأن يعلماني السبب. في إحدى علاقاتي الرائعة لاحظت أن حكمنا على الأمور هو ما يجعلنا نتخذ ما يسمى بـ «الموقف» وتبعا لهيمنته تأتي ردود أفعالنا والتي بدورها تدهش الطرف الآخر، لأنه ببساطة لا يعرف شيئا عن هذا «الموقف». وهكذا تتكاثر المواقف وتزداد دهشتنا إلى أن نبقي حكما واحدا أن العلاقة فشلت ولن تنجح أبدا!.
لن أبالغ عندما أقول لك ان اتخاذك للموقف يحدد إلى أبعد مدى عمر علاقاتك، من الأفضل أن يتخذ كلا الطرفين موقفا واحدا يضمن لهم حياة التفاهم والتحاور.

ألم وأمل

د.هند الشومر

محاكمات نورمبرغ والبحوث الطبية

محاكمات نورمبرغ تأسست في العام 1943 بعد اجتماع رؤساء من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا في طهران بإيران، اذ قرر الرؤساء في هذه القمة محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن جرائم الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، وقد انضمت اليها فرنسا لاحقا، وتمت محاكمة قادة الحزب النازي بعد انتهاء الحرب بمحاكمات عسكرية.
وكانت محاكمات نورمبرغ من اشهر المحاكم التي شهدها التاريخ المعاصر، ففي فترتها الاولى تناولت محاكمة مجرمي حرب القيادة النازية، وفي الفترة الثانية تمت محاكمة الاطباء الذين اجروا التجارب الطبية على البشر، وعقدت اول جلسة في العام 1945 وتناولت المحاكمات بشكل عام مجرمي الحرب الذين ارتكبوا فظائع بحق الانسانية في اوروبا.
وتم وضع قواعد نورمبرغ والاعلان عن الاتفاقية الدولية الاولى في العام 1947 عقب محاكمة الأطباء الذين قاموا بتجارب مروعة على السجناء والمعتقلين الذين لم يعطوا موافقتهم على مثل هذه التجارب خلال الحرب العالمية الثانية.
ووضعت هذه القواعد التي تم تصميمها للحفاظ على سلامة حالة البحث شروطا للسلوك الاخلاقي في البحوث المتضمنة لحالات دراسة بشرية واكدت على موافقتهم على اجراء البحث بمحض ارادتهم، واقرت الجمعية العامة للامم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام 1948 واصدر الاتحاد الطبي العالمي اعلان هلسنكي الاصلي في العام 1964 ونسخته المعدلة في العام 1975 والذي يعد الوثيقة الدولية الاساسية في مجال آداب المهنة فيما يتعلق ببحوث الطب الاحيائي.
ويعد الاعلان الذي تم تعديله عدة مرات آخرها في العام 2000 بيانا شاملا لآداب المهنة ويضع قواعد ارشادية اخلاقية للاطباء المشاركين في البحوث الطبية لحالات دراسة بشرية، لذلك فإن جميع الابحاث الخاصة بحالات دراسة بشرية يجب ان تتم وفقا لثلاثة مبادئ هي احترام الشخص والمنفعة والعدل.
ولاعطاء المزيد من القوة القانونية والاخلاقية، فقد اقرت في العام 1966 الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، وتنص المادة السابعة من الاتفاقية على عدم تعرض اي شخص للتعذيب او المعاملة او العقاب القاسي او غير الانساني او المهين وبصفة خاصة عدم خضوع اي شخص للتجارب الطبية او العلمية دون موافقته الحرة ومن خلال هذا البيان يعبر المجتمع عن القيمة الانسانية الاساسية التي من شأنها ان تحكم جميع الابحاث المتضمنة لحالات دراسة بشرية وهي حماية حقوق مصلحة جميع حالات الدراسة البشرية الخاضعة للتجارب العلمية.
ومن اهم قواعد اعلان هلسنكي الحصول على الموافقة الخطية من المريض لاجراء البحث والتبرير الاخلاقي والشرعية العلمية للبحث المتضمن حالات دراسة بشرية وضرورة توضيح الهدف من البحث والفوائد والمخاطر المصاحبة للبحث والا يؤثر رفض المريض للبحث على علاجه او علاقته مع الطبيب المعالج، ولا بد من الالتزام الاخلاقي واخلاقيات المهنة عند اجراء البحث وعدم اجبار المريض على الاستمرار في البحث ان طلب عدم المشاركة فيه في اي مرحلة من مراحل البحث.
ان التزام الباحث بقواعد اعلان هلسنكي بات ضروريا لتجنب المشاكل القانونية ولمصلحة المرضى والحفاظ على حقوقهم الانسانية وحتى لا يتعرض لمحاكمات نورمبرغ بعد ذلك.